

Distr.
GENERAL

A/50/226
20 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة الخمسون

البند ٨٠ من القائمة الأولى*

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام
الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية)
وتدمير تلك الأسلحة

رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

تجدون طي هذا الوثيقة الختامية للحلقة الدراسية بشأن التنفيذ الوطني لاتفاقية حظر الأسلحة
الكيميائية، التي عقدت في هافانا في الفترة من ١٤ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥.

وأغدو ممتنا لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية
العامة في إطار البند ٨٠ من القائمة الأولى.

(توقيع) برونو رودريغيز باريا

السفير

الممثل الدائم

المرفق

الوثيقة الختامية للحلقة الدراسية الإقليمية بشأن التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني، المعقودة في هافانا في الفترة من ١٤ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥

عقدت في الفترة من ١٤ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥ بقصر المؤتمرات في هافانا، الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية التي نظمتها وزارة الخارجية ووزارة العلم والتكنولوجيا والبيئة بمشاركة مؤسسات أخرى بجمهورية كوبا وبالتعاون مع الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبدعم من حكومتي كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

وشارك في هذه الحلقة الدراسية ما مجموعه ١٤ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينها دول موقعة وأخرى لم توقع بعد على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) وتدمير تلك الأسلحة. وهذه البلدان هي الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وجامايكا، وسانت لوسيا، وشيلي، وغيانا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك.

كما شاركت البلدان التالية كضيوف: الاتحاد الروسي، وألمانيا، وسويسرا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وهولندا.

وحضر الحلقة الدراسية من الأمانة الفنية المؤقتة المستشار القانوني للجنة التحضيرية السيد فيلكس كالديرون كممثل عن الأمين التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما شارك كضيف السيد إنريكي رومان موري، الأمين العام لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك مسؤولون آخرون كما هو مذكور في قائمة المشاركين.

ومن بين ممثلي المنظمات غير الحكومية التي شاركت في الحلقة الدراسية مساعدو البحوث في معهد القانون العام بجامعة فرانكفورت بألمانيا، ومساعدو البحوث في مختبر أرغون الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية.

وافتتحت الحلقة الدراسية رسميا الدكتورة روزا إلينا سيميون نيغرين، وزيرة العلم والتكنولوجيا والبيئة بجمهورية كوبا. وحددت الوزيرة في بيان ألقته الخصائص الأساسية للاتفاقية. وقالت إن المفاوضات التي استغرقت ما يزيد عن ٢٠ سنة قد تكللت باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ للقرار ٣٩/٤٧ الذي أشادت فيه بمشروع الاتفاقية وطلبت الى الأمين العام للمنظمة أن يفتح باب توقيعها في كانون

الثاني/يناير ١٩٩٣ وهو التاريخ الذي أصبحت فيه كوبا، الى جانب ١٢٩ دولة أخرى، من الموقعين الأصليين على الاتفاقية.

والى حد لم يسبق له مثيل في مجال القانون الدولي لنزع السلاح والأمن الدولي كانت اتفاقية الأسلحة الكيميائية، صكا شاملا ومعقدا ومتوازنا في أحكامه وغير تمييزي في جوهره وعالمي في أهدافه. فإذا ما طبقت بصورة صحيحة وفعالة فإنها ستسهم في تعزيز الأمن الدولي، ومن ثم الإقليمي، ولذلك كله، فلا بد من الاستمرار في تقدير الأهمية الحقيقية لما تقدمه من إسهام الى البلدان النامية، في المجالات التي لا يتجسد فيها الأمن في النواحي العسكرية فقط.

وأكد السيد فيليكس كالديرون في كلمته أن اتفاقية عام ١٩٩٣، الى جانب تعزيزها للأمن والثقة، تكتسي أيضا أهمية بالنسبة لاقتصادات المنطقة حيث أنها تشجع الدول الأطراف على المشاركة بأكثر قدر ممكن من تبادل المواد والمعدات الكيميائية والمعلومات العلمية والتقنية المتصلة بتطبيق وتطوير القطاع الكيميائي للأغراض السلمية. كما دعا بلدان المنطقة الى تقديم المزيد من الطلبات للدورات التدريبية للمفتشين ومساعدتي المفتشين في المنظمة المقبلة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية حتى تصبح أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ممثلتين بشكل ملائم في فريق التفتيش عند بدء نفاذ الاتفاقية.

ويتمثل أحد العناصر الهامة للحلقة الدراسية إجراء بيان عملي لإجراء تفتيش روتيني لمنشأة سورية لإنتاج إحدى المواد الكيميائية بالجدول ٣ (ثلاثي إيثانول أمين). وفي هذه التجربة، جرى توضيح ومحاكاة كل مرحلة من مراحل هذا النوع من التفتيش. وقد أولي اهتمام خاص للمراحل التي اعتبرت أساسية لفهم عملية التحقق في مرفق ينتج مادة كيميائية من الجدول ٣.

وأكد المشاركون أن هذا الجهد يمثل إسهاما هاما من جانب كوبا في نجاح الحلقة الدراسية. وكان هناك اتفاق عام على أن الحلقة الدراسية يسرت تحقيق أكبر قدر من تبادل الآراء بشأن التدابير التي اعتمدها بالفعل بلدان المنطقة كجزء من عملية التحضير للتنفيذ المقبل لأحكام الاتفاقية عند بدء نفاذها، ولتشكيل سلطة وطنية في كل بلد.

وأثناء الحلقة الدراسية جرى بحث الموضوعات التالية:

(أ) الموضوعات التي ستنظر فيها الدول الأعضاء خلال المرحلة التحضيرية لتطبيق أحكام الاتفاقية؛

(ب) الخبرات الوطنية المتصلة بإقامة السلطة الوطنية؛

(ج) المسائل المتصلة بالصناعة الكيميائية؛

(د) حقوق والتزامات الدول الأطراف في الاتفاقية في مجال المساعدة (المادة العاشرة) والتعاون التقني (المادة الحادية عشرة)؛

(هـ) اللجنة التحضيرية: مسح لأنشطتها.

وبالنسبة لمسألة "الموضوعات التي ستنظر فيها الدول الأعضاء خلال الفترة التحضيرية لتطبيق أحكام الاتفاقية"؛ قدم الضيوف المتحدثون ثلاث ورقات تناولت مختلف القضايا القانونية التي سبق أن بحثها فريق مختار من البلدان وتحدثت الورقات عن العناصر الأساسية للأنظمة الوطنية التي تتبعها بعض البلدان والتي ارتئي أن بعضا منها ذو فائدة للمنطقة.

وبالنسبة لموضوع "الخبرات الوطنية المتصلة بإقامة السلطة الوطنية" قدمت ستة ورقات، بعضها من وفود دول المنطقة والآخر من المتحدثين الضيوف؛ وتحدثت تلك الورقات عن خبرات محددة في مجال إقامة السلطات الوطنية في الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وشيلي، وكوبا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

وبالنسبة لمسألة "المسائل المتصلة بالصناعة الكيميائية"، جرى بحث المسائل التالية:

(أ) آثار أحكام الاتفاقية على الدول التي لا تحوز أسلحة كيميائية؛

(ب) الأنشطة المضطلع بها في الصناعة الكيميائية للامتثال لأحكام الاتفاقية.

وبالنسبة للمسألة الأولى، جرى بحث الجوانب المحددة التالية:

(أ) تحديد الأنشطة التي تستلزم إعلانا، قدمت بشأنها ورقتان؛

(ب) الصناعة الكيميائية والسرية في الاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية: وجهات النظر الوطنية، التي قدمت بشأنها ورقة واحدة؛

(ج) تحديد واردات وصادرات المواد الكيميائية وجمع البيانات بشأن الواردات والصادرات التي تستلزم إعلانا قدمت بشأنها ورقة واحدة؛

وبالنسبة للمسألة الثانية، جرى بحث الجوانب المحددة التالية:

(أ) الإعلانات واستمارات الإعلانات، قدمت بشأنها ورقة واحدة؛

(ب) التفتيش الروتيني للصناعة الكيميائية، قدمت بشأنه ثلاث ورقات.

وبالنسبة لمسألة "حقوق والتزامات الدول الأعضاء في الاتفاقية في مجال المساعدة (المادة العاشرة) والتعاون التقني (المادة الحادية عشرة)"، قدمت ثلاث ورقات تناولت ضرورة تعاون البلدان النامية على الصعيد الدولي في إزالة القيود والعوائق التي تفرض من جانب واحد أو من قبل مجموعة من البلدان والتي تمنع أو تعيق التجارة الحرة، والحصول على المعدات والتكنولوجيات والمعلومات العلمية والتقنية بخلاف المنصوص عليها في أحكام الاتفاقية، وضرورة ضمان تطوير الصناعة الكيماوية للأغراض القانونية والسلمية في بلدان المنطقة بدون عوائق.

كذلك جرى التأكيد على ضرورة إعادة النظر في جميع التشريعات الوطنية قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ، لضمان امتثال جميع الدول الأطراف بلا استثناء لجميع أحكامها.

وبالنسبة لمسألة "اللجنة التحضيرية - مسح لأنشطتها"، جرى التأكيد على جوانب هامة من عمل اللجنة، وهي التقدم الذي أحرزته مختلف أفرقة الخبراء المشكلة في إطار الفريقين العاملين ألف وباء؛ والصعوبات القائمة؛ والمهام المقبلة. وقدمت مجموعة من المقترحات لتعزيز أعمال اللجنة وتيسير البحث عن حلول للمسائل المعلقة أثناء تقديم التقارير الأربعة عن هذا الموضوع.

وقد افضى النظر في المسائل المذكورة أعلاه إلى إجراء مناقشات صريحة بين المشاركين، مما يبين أن مصالحهم كانت متطابقة.

وأكد المشاركون في الحلقة الدراسية من بلدان المنطقة التزامهم فيما يتعلق بالأهداف والمقاصد الأساسية للاتفاقية وعزمهم على التصديق عليها في أنسب وقت يراه كل بلد.

وأكد المشاركون أيضا على ضرورة أن يصبح كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي طرفا في الاتفاقية قبل دخولها حيز النفاذ لضمان بلوغ الأهداف الأساسية للاتفاقية.

كما أن المشاركين من بلدان المنطقة على اقتناع بأن عقد حلقات دراسية إقليمية، معدة إعدادا جيدا وذات أهداف محددة وواضحة، تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية. ولذلك ينبغي اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتنظيم مثل هذه الحلقات الدراسية في المستقبل. ولذلك أعرب المشاركون في الحلقة الدراسية عن عميق تقديرهم وشكرهم للأمانة العامة لقيامها بتنظيم هذه الحلقات الدراسية وعن أملهم في تلقي دعم مستمر من الدول الأعضاء في اللجنة لأداء مهامهم.

وأثناء الحلقة الدراسية، قام الوفد الكوبي بتعميم مشروع برنامج عمل يتمثل هدفه الأساسي في تيسير قيام أكبر قدر ممكن من التعاون فيما بين بلدان المنطقة في المجالات التي تعنيها، بطريقة لكي تتمكن من المضي قدما، في عمل التحضيرات اللازمة للتنفيذ التام لأحكام الاتفاقية.

وتلقت حكومتا كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية شكرا خاصا على ما قدمته من مساهمة مالية قيمة لأعمال الحلقة الدراسية.

وأخيرا أعرب المشاركون عن امتنانهم للسلطات الكوبية لما قامت به من تنظيم جيد للحلقة الدراسية وما قدمته من تيسيرات لنجاحها.

— — — — —